

المنتدى العالمي لحقوق الإنسان من 27 إلى 30 نونبر بمراكش
ورشة ذاتية دولية تحت عنوان: **الحق في السكن اللائق بين التشريع و
الواقع**



الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق توجه نداء إلى الأمم المتحدة

حول الوضعية المتعلقة بالسكن في المغرب و دول العالم

في إطار مشاركتها في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش 27-30 نونبر 2014 نظمت الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق يوم الجمعة 28 نونبر 2014 بمركز الاصطياف لاتصالات المغرب ورشة ذاتية دولية تحت عنوان: **الحق في السكن اللائق بين التشريع و الواقع**، شارك فيها المنسق العام للرابطة الدولية للسكان ومنسقة الرابطة بتونس و خبراء دوليين وإقليميين و جمعيات مغربية وطنية و جهوية تعنى بحقوق الإنسان و الحق في السكن والبيئة والصحة.

و لقد شهد هذا اللقاء الدولي مداخلات نوعية مبرزة الجوانب التشريعية المتعلقة بالمواثيق و العهود و الإتفاقيات الدولية و الدساتير و القوانين المحلية ذات الصلة بالسكن اللائق، كما توقف المتدخلون على تشخيص الوضع السكني على المستوى المحلي و الإقليمي و العالمي بشكل مدقق واستحضار الشروط الضرورية المتعلقة بالجانب الصحي و البيئي و التنموي.

و أبرز هذا الملتقى الدولي غياب البعد البيئي و الصحي في السياسات العمومية المرتبطة بالسكن و التعمير و إعداد التراب الوطني و هشاشة البنيات التحتية في المدن و القرى و استفحال ظاهرة دورالصفوح و البناء العشوائي و الدور الآيلة للسقوط و المضاربات العقارية و الأخطار و الأمراض الناجمة عن السكن غير اللائق، و سيادة منطق الفوضى في تحويل مناطق فلاحية و رعوية و غابوية إلى مباني إسمنتية دون مراعاة الجانب الإيكولوجي و البيئي مما يهدد الأمن الغذائي و يؤكد على غياب سياسة عقارية واضحة المعالم و محددة الأهداف.

كما تم استعراض تجربة الرابطة الدولية للسكان في إطار المرافعة و تبني شكايات المتضررين من الإفراغ قسرا من مساكنهم أو أراضيهم عبر العالم لدى الأمم المتحدة و التجارب المقارنة في بعض البلدان الأوروبية و الإفريقية و أمريكية اللاتينية و آسيا.

و من خلال الآليات العلمية المتبعة في مقاربة هذا الموضوع، و بناء على الخلاصات و البدائل في هذا اللقاء الدولي الذي يدخل في مجال حقوق الإنسان، فإن الشبكة المغربية من أجل السكن اللائق توجه نداء إلى الأمم المتحدة أطلق عليه "نداء مراكش" معلنة فيه للرأي العام الوطني و الدولي ما يلي:

- 1 - **تعازيها و تضامنها** مع ضحايا الفيضانات في كل المناطق المغربية المتضررة من الأمطار الغزيرة و على رأسها منطقة الحوز(كلميم، سيدي ايغني، ورزازات، طاطا و المناطق المجاورة) و كل الأسر التي فقدت مساكنها جراء هذه الكارثة الطبيعية ؛
- 2 - **تضامنها مع:**
 - ضحايا إنهيارات الدورالآيلة للسقوط و البناء العشوائي و ضحايا الإفراغ بالقوة من الأراضي السلالية (ولاد سبيط نواحي قنيطرة) و ضحايا الترحيل قسرا من دورالصفوح ؛
 - كل المطرودين عبر العالم من منازلهم مكترين كانوا أو ملاكين (سان بترسبورغ بروسيا و منطقة ابي هلالتي بجنوب إفريقيا / عائلة مغربية تعرضت للإفراغ من مسكنها في ميلانوا بإيطاليا / "مي خدوج" بالحي المحمدي / ...).
- 3 - **استنكارها** لوضعية السكن غير اللائق التي يعيشها السكان المحتجزون في مخيمات لحمادة بتندوف الذي يضرب في العمق الكرامة الإنسانية و يعود بهم إلى العهود البائدة؛

- 4 - **دعوتها الأمم المتحدة** بتحميل إسرائيل المسؤولية المدنية و الجنائية كاملة في هدم المنازل و مساكن الفلسطينيين في غزة جراء القصف العشوائي للمدنيين ولمساكنهم وتقديمها للعدالة الدولية و المطالبة بتعويض الخسائر و الأضرار المعنوية و المادية الناتجة عن هذه الكارثة الإنسانية؛
- 5 - **مسائلة الحكومة المغربية** عن رهان "مدن بدون صفوح" في ظل استفحال دور الصفوح و البناء العشوائي بالمدن و هوامشها و ما يشكله ذلك من تفريخ للإجرام والإرهاب؛
- 6 - **تحذيرها** من الأخطار و الأمراض المزمنة الناجمة عن السكن غير اللائق (الربو، السل، الأمراض المعدية...)
- 7 - **تأكيدا على :**
- تفعيل الآليات الدولية في مجال الحق في السكن اللائق لكل الأفراد و الأسر؛
 - تفعيل مقتضيات الدساتير الوطنية و المواثيق و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحق في السكن اللائق؛
- 8 - **مطالبتها:**
- بإدماج البعد البيئي و الإيكولوجي لما له من أهمية كبرى في مجال الإسكان و التعمير و سياسة المدينة و جعله حاضرا بقوة في تصورات تصاميم التهيئة للتعمير؛
 - بإجبار الحكومات بتعويض المتضررين ضحايا الأمراض و الأخطار و الانهيارات جراء السكن غير اللائق؛
 - **الدول الدائنة إلى تحويل جزء من ديونها إلى استثمارات في المشاريع المتعلقة بالسكن الاجتماعي الذي يضمن السكن اللائق للأفراد و يحفظ كرامة الأسر؛**
 - بإشراك الجمعيات و الهيئات ذات الاهتمام المشترك كقوة إقتراحية في مجال السياسات العمومية المتعلقة بالسكن و التعمير البناء؛
 - إقرار قوانين مدققة جزرية قوية قادرة على الحد من المضاربة العقارية في مجال البناء و التعمير و كل السماسرة و المنتفعين من إقتصاد الربح المرتبط بهذا المجال؛
- 9 - **اقتراحها** بخلق منتدى مغربي و مغاربي حول السكن اللائق لإعطاء شحنة قوية قادرة على توجيه السياسات العمومية في هذا المجال و طرح الملفات أمام المحافل الدولية؛
- 10 - **تدعيمها** للتجمع الدولي للسكان في المنتديات الاجتماعية العالمية المقبلة (المنتدى الاجتماعي العالمي تونس 2015) و جعله أكثر فعالية و دينامية و انفتاحا على الجمعيات المهتمة بالموضوع ؛

مراكش: 30 نونبر 2014

المكتب المركزي